

المملكة العربية السعودية

أدت السياسات الفعالة التي تم وضعها واستمرار الزخم القوي للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية إلى انتعاش الاقتصاد غير النفطي بوتيرة سريعة نسبياً، إذ نما بنسبة 5.4%، على أساس سنوي، في النصف الأول من عام 2021، متجاوزاً بذلك مستويات ما قبل الجائحة. وقد شملت بعض الإصلاحات التي تم تطبيقها مؤخراً ومبادرات السياسات العامة الجوهرية التي تم طرحها عدة قطاعات كالمشتريات العامة، والنقل، والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المالية، وحماية البيانات الشخصية، والتعليم، إضافة إلى العديد من النواحي الاجتماعية. ونتوقع تراجع النمو غير النفطي في النصف الثاني من عام 2021، على أن ينهي العام بنمو قوي يصل إلى 3.9%، قبل أن يصل في المتوسط إلى 3.3% خلال الفترة الممتدة ما بين 2022-2024. وعلى الرغم من التأثير السلبي للقطاع النفطي على النمو منذ عام 2019، إلا أنه من المتوقع أن يساهم في تعزيز معدلات النمو بدءاً من النصف الثاني من عام 2021 نظراً لزيادة إنتاج النفط وفقاً لاتفاقية الأوبك وحلفائها. ومن جهة أخرى، انخفض العجز المالي بشكل كبير خلال هذا العام ونتوقع وصوله إلى 1.8% من الناتج المحلي العام المقبل نظراً لزيادة إنتاج النفط والتزام الحكومة بمواصلة العمل على زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق.

أوضاع المالية العامة على أسس مستدامة

في أعقاب تداعيات الجائحة في عام 2020، تحسنت أوضاع المالية العامة بوتيرة قوية في النصف الأول من عام 2021 نتيجة لتزايد الإيرادات غير النفطية، وارتفاع أسعار النفط، وضبط النفقات. ولقد ارتفعت الإيرادات بنسبة 39% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2021، إذ زادت الإيرادات النفطية بنسبة 11% نتيجة لارتفاع أسعار النفط، في حين زادت الإيرادات غير النفطية بأكثر من الضعف على خلفية ارتفاع الإيرادات الضريبية. وفي المقابل، انخفضت النفقات بنسبة 1% في النصف الأول من عام 2021 وذلك نظراً لتزايد النفقات الجارية بنسبة 4%، بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 36%. وانخفض عجز الميزانية إلى أقل من نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2021 مقابل 11.2% في عام 2020. إلا أنه نظراً لأنماط الإنفاق الموسمية (يشهد الربع الرابع أعلى مستويات الإنفاق) وتضمن النصف الثاني من عام 2020 لإيرادات غير نفطية من الصعب تكرارها بنفس الحجم هذا العام، نتوقع أن يصل العجز إلى نحو 2.8% خلال العام الحالي. أما بالنسبة للأفاق المستقبلية، نتوقع تحسن مستويات العجز بوتيرة ثابتة وتدرجية ليصل إلى أقل من نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، نظراً لزيادة إنتاج النفط والتزام الحكومة الثابت بمواصلة زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق بما يتماشى مع رؤية 2030. كما تشير تقديراتنا لبقاء نسبة الدين للناتج أقل من 32% حتى عام 2024، أي أقل بكثير من نسبة 50% التي حددتها الحكومة السعودية.

بعد تراجع الحساب الجاري في عام 2020 (-2.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، نتوقع أن يعود ليسجل فائضاً بنسبة تصل إلى حوالي 4% تقريباً في عام 2021 نتيجة لارتفاع أسعار النفط، هذا إلى جانب انتعاش الصادرات غير النفطية التي تجاوزت بالفعل مستويات ما قبل الجائحة في النصف الأول من عام 2021 (أعلى بنسبة 10% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019)، مسجلة أعلى معدل شهري لها على الإطلاق في يونيو. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 13.8 مليار دولار في الربع الثاني من العام، أي ما يقارب إجمالي قيمة تدفقات السنوات الثلاث الماضية. كما تظهر البيانات تحسن اتجاهات ميزان المدفوعات بالنظر إلى الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي، والتي ظلت ثابتة منذ بداية العام وحتى أغسطس (بعد انخفاضها بنسبة 9% في عام 2020) لتصل إلى 455 مليار دولار (ما يعادل 55 من إجمالي الناتج المحلي المتوقع لعام 2021).

ويعتبر وضع سياسات فعالة واستمرار زخم الإصلاحات الاقتصادية من أهم المحركات الرئيسية التي تعزز آفاق النمو الإيجابية للبلاد. وشملت أبرز الإصلاحات والمبادرات التي تم طرحها مؤخراً مجالات عديدة من ضمنها المشتريات العامة، النقل والخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المالية، وحماية البيانات الشخصية، والتعليم، والعديد من النواحي الاجتماعية الأخرى. ويعتبر ارتفاع أسعار النفط لمستويات أعلى من المتوقع من أبرز الأمور التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل من توقعاتنا، في حين أن تباطؤ وتيرة النمو غير النفطي وضعف إنتاج النفط بمستويات أقل من المتوقع (نظراً لدور المملكة الريادي ضمن منظومة الأوبك وحلفائها) تعتبر من أبرز المخاطر الرئيسية التي تلقي بظلالها على آفاق النمو.

تباطؤ النمو في النصف الثاني من عام 2021 بعد الانتعاش القوي في النصف الأول

تعافى الاقتصاد غير النفطي بوتيرة سريعة نسبياً، إذ ارتفع بنسبة 5.4% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2021 (أعلى بنسبة 2% من مستويات ما قبل الجائحة في النصف الأول من عام 2019)، وذلك بعد انكماشه بنسبة 2.3% في عام 2020. ويعزى هذا الانتعاش بصفة رئيسية إلى القطاع الخاص (+7.5% في النصف الأول من العام)، بينما سجل القطاع الحكومي الأقل تأثراً بتداعيات الجائحة نمواً بنسبة 0.8%. وساهم نجاح برامج اللقاحات (+56% من السكان تم تلقيحهم بالكامل) في تحقيق هذا التعافي السريع. وشهد قطاع الصناعات التحويلية أعلى معدل نمو بلغ 11.9% مدعوماً بالعديد من المبادرات التي تم اتخاذها لتطوير هذا القطاع تماشياً مع رؤية 2030.

وعلى الرغم من ذلك، فقد الانتعاش بعض الزخم في الربع الثاني من عام 2021 في ظل انخفاض الإنتاج غير النفطي بنسبة 8% على أساس ربع سنوي، فيما يعزى جزئياً إلى العوامل الموسمية. وعلى الرغم من استمرار الانتعاش في النصف الثاني من عام 2021، إلا أننا نرى تسجيل معدلات نمو أقل على أساس سنوي، مما كانت عليه في النصف الأول من عام 2021، وقد يعزى ذلك لانخفاض الناتج نظراً لتأثيرات الجائحة في الربع الثاني من عام 2020. إلا أن العديد من المؤشرات (كالإنفاق الاستهلاكي، ونمو الائتمان، ومبيعات الإسمنت) تشير لانتعاش تدريجي خلال الفترة المقبلة. وباعتبار كل تلك العوامل، نتوقع نمو الاقتصاد غير نفطي بنسبة 3.9% في عام 2021، قبل أن يسجل النمو تراجعاً هامشياً ليصل في المتوسط إلى 3.3% خلال الفترة الممتدة ما بين 2022-2024. وأدت السياسات الفعالة، ومواصلة تطبيق الإصلاحات، وتوقع تزايد الإنفاق الرأسمالي الناجم عن برنامج شريك، والتزام صندوق الاستثمارات العامة باستثمار بما لا يقل عن 150 مليار ريال سنوياً خلال الفترة ما بين 2021-2025 (مقابل متوسط يقدر بنحو 77 مليار ريال بين 2019-2020) في الاقتصاد المحلي، إلى دعم هذه التوقعات القوية نسبياً. وقد انعكس ذلك أيضاً على سوق الأسهم، إذ ارتفع بحوالي 34% منذ بداية العام الحالي ليصل إلى أعلى مستوى منذ أكثر من 10 سنوات.

وبالنسبة للقطاع النفطي، فقد كان للسعودية دور رائد ضمن منظومة الأوبك وحلفائها لإعادة التوازن إلى السوق العالمية، ويمكن أن يعزى الكثير من النجاح على هذا الصعيد إلى الاستراتيجيات الفعالة التي تتبناها المملكة. وعلى الرغم من الضغوط التي فرضها القطاع النفطي على النمو منذ عام 2019، إلا أنه من المتوقع أن يدعم هذا القطاع النمو بدءاً من النصف الثاني من عام 2021 نظراً لارتفاع إنتاج النفط وفقاً لاتفاقية الأوبك وحلفائها، ونتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 4.2% بين 2022-2024. بعد أداءه الثابت خلال هذا العام. وبصفة عامة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7% في المتوسط بين 2022-2024، بعد نموه بوتيرة أقل تصل إلى 2.3% في عام 2021 على خلفية تأثيره سلباً بأداء القطاع النفطي. وبعد مضاعفة ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات، ارتفع معدل التضخم إلى 3.4% في عام 2020، ومن المتوقع أن يتباطأ على الأرجح إلى حوالي 3% خلال العام الحالي، قبل أن يعود إلى مستوى 2% بين 2022-2024. أما بالنسبة للائتمان، فقد ارتفع بحوالي 15.7% على أساس سنوي حتى شهر أغسطس مقابل تسجيله 15% في عام 2020، إذ عوض النمو المرتفع في الائتمان الشخصي تباطؤ نمو قروض الرهن العقاري.

الجدول I: أهم البيانات الاقتصادية

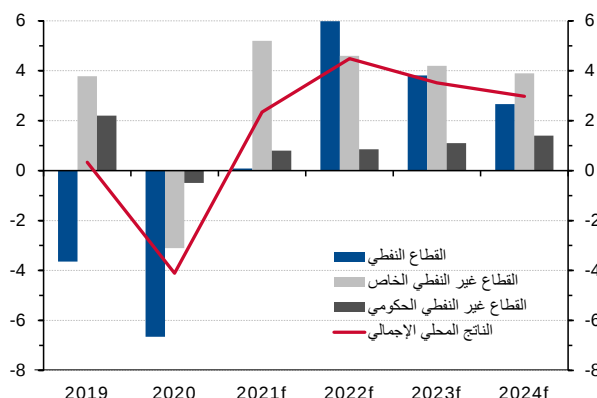
*2024 *2023 *2022 2021 2020

925	885	856	830	700	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
3.0	3.5	4.5	2.3	-4.1	% النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2.7	3.8	6.0	0.1	-6.7	% النمو السنوي	النقطي
3.2	3.3	3.5	3.9	-2.3	% النمو السنوي	غير النفط
2.0	2.0	2.0	3.0	3.4	% النمو السنوي	التضخم
-0.7	-1.0	-1.8	-2.8	-11.2	% من الناتج المحلي الإجمالي	ميزان المالية العامة
30.4	31.0	31.0	30.1	32.5	% من الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام
3.8	3.7	3.9	4.4	-3.1	% من الناتج المحلي الإجمالي	الحساب الجاري

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

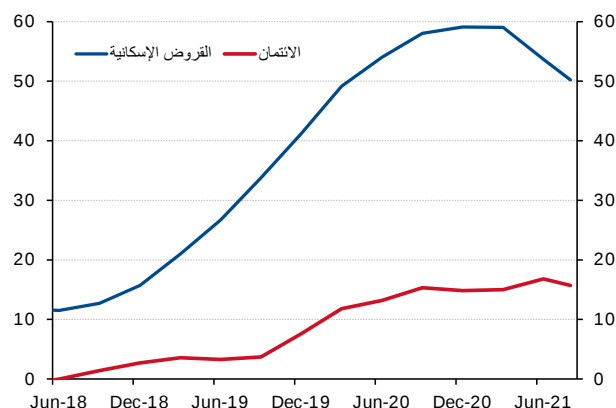
الرسم البياني I: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(% على أساس سنوي)



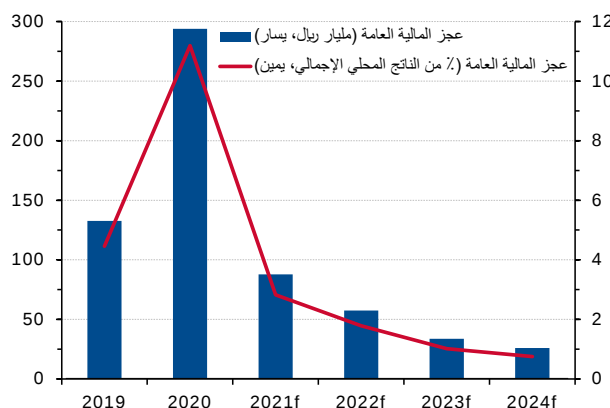
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني 2: النمو في الائتمان والودائع



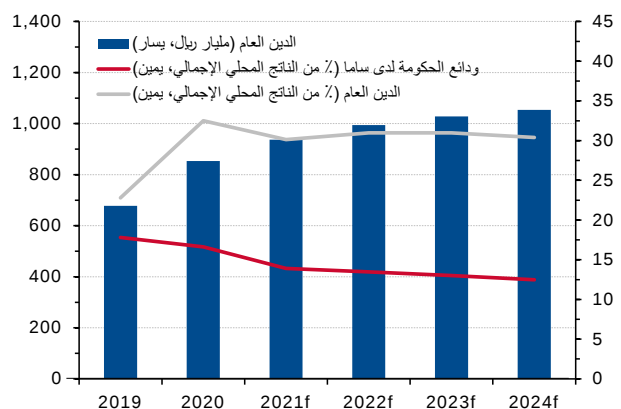
المصدر: ساما

الرسم البياني 3: عجز المالية العامة



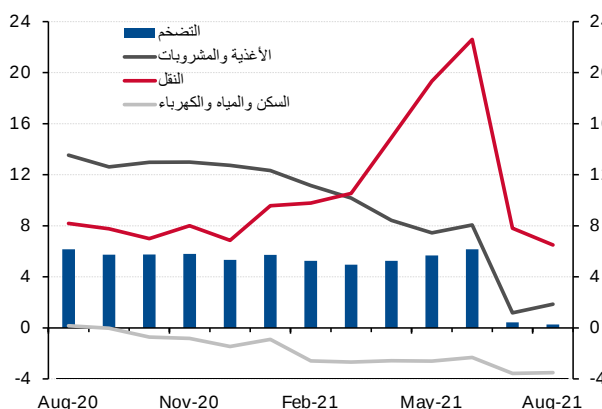
المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني 4: الدين العام وودائع الحكومة لدى ساما



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ساما، وزارة المالية، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني 5: التضخم



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء